ملخص تقرير

الدورة التنشيطية لمتابعي منظمات المجتمع المدني

لانتخابات مجلس الشيوخ ٢٠٢٥ – محافظة الإسكندرية

الأحد ١٨ يوليو ٢٠٢٥

تحت أشراف الأستاذ عبدالجواد أحمد، عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان

ورئيس غرفة متابعة الانتخابات

إعداد

د. أيمن عيسى

تقرير

الدورة التنشيطية لمتابعي منظمات المجتمع المدني

لانتخابات مجلس الشيوخ ٢٠٢٥ – محافظة الإسكندرية

الأحد ١٨ يوليو ٢٠٢٥

أولاً: مقدمة:

في إطار الدور الحيوي الذي يضطلع به المجلس القومي لحقوق الإنسان في دعم وترسيخ أسس المسار الديمقراطي، وتعزيز المشاركة المجتمعية في الحياة السياسية، خاصة في المحطات الانتخابية الكبرى، نظّمت وحدة دعم ومتابعة الانتخابات بالمجلس – من خلال غرفة المتابعة المركزية، وبتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي – الدورة التنشيطية لمتابعي منظمات المجتمع المدني المعنيين بمتابعة انتخابات مجلس الشيوخ ٢٠٢٥، وذلك يوم الأحد الموافق ١٨ يوليو ٢٠٢٥ بمحافظة الإسكندرية.

انطلقت فعاليات الدورة بحضور نخبة من ممثلي منظمات المجتمع المدني، وعدد من الخبراء القانونيين والمدربين المتخصصين في الشأن الانتخابي.

ثانيًا: الهدف من التدريب:

يهدف هذا التدريب إلى تعزيز قدرات المشاركين في متابعة العملية الانتخابية، من خلال تقديم المعارف والمهارات الأساسية المرتبطة بآليات المتابعة وفقًا للمعايير الوطنية والدولية، وتمكينهم من أداء أدوارهم بمهنية واستقلالية، مع ترسيخ مبادئ الحياد والنزاهة والشفافية، وبما يُسهم في دعم الممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان أثناء الاستحقاقات الانتخابية.

ثالثًا: افتتح اللقاء

- **الدكتور هاني إبراهيم، الأمين العام للمجلس القومي لحقوق الإنسان، بكلمة**

أعرب الخبرات وتبادل المعارف بين المشاركين. وأكد أن المتابعة الانتخابية ليست فقط أداة لضمان النزاهة، بل هي في جوهرها تعبير عن التزام الدولة والمجتمع المدني معًا بحقوق الإنسان، وفي مقدمتها الحق في المشاركة السياسية والتعبير الحر عن الإرادة.

وأشار إلى أن انتخابات مجلس الشيوخ لا تقل أهمية عن غيرها من الاستحقاقات النيابية، إذ يُعد هذا المجلس أحد الضمانات الدستورية لتعزيز الحوار المجتمعي وتدعيم المنظومة التشريعية من خلال رؤى متخصصة تدعم السياسات العامة للدولة. ولفت إلى أن هذه الدورة تندرج ضمن سلسلة من البرامج التدريبية التي ينظمها المجلس، والتي تستهدف بناء جيل جديد من المتابعين يمتلك أدوات التوثيق المهني والتحليل القانوني، وقادر على التعامل مع مختلف مراحل العملية الانتخابية بوعي قانوني ومهني.

- تلاه في الحديث الأستاذ عبدالجواد أحمد، عضو المجلس القومي لحقوق

الإنسان ورئيس غرفة متابعة الانتخابات، والذي عبّر في كلمته عن اعتزازه الكبير بمشاركة منظمات المجتمع المدني في متابعة هذا الاستحقاق النيابي المهم، مشيرًا إلى أن هذه المشاركة تؤكد على وعي تلك المنظمات بدورها المحوري في ضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية. وأوضح سيادته أن المجلس يولي اهتمامًا بالغًا بتمكين المتابعين وبناء قدراتهم الفنية والقانونية، بما يضمن أداءهم لأدوارهم الرقابية بمهنية وحيادية وفقًا للمعايير الوطنية والدولية.

- وقد انطلقت بعد ذلك الجلسات التدريبية للدورة، والتي جاءت ثرية ومتنوعة في

موضوعاتها، حيث تناول الدكتور أيمن عيسى، و الأستاذ طه القصراوي، الإطار الدستوري والقانوني المنظم للعملية الانتخابية، وشرحًا تفصيليًا للضوابط والتشريعات التي تحكم الاستحقاقات النيابية، مع استعراض للتجارب السابقة والتحديات العملية التي تواجه المتابعين أثناء تأدية مهامهم.

كما قدّم الأستاذ خالد معروف جلسة متخصصة حول آليات المتابعة الميدانية، وقواعد السلوك المهني الواجب اتباعها من قبل المتابعين، فضلًا عن كيفية التعامل مع الشكاوى، وأساليب التوثيق السليم للانتهاكات – في حال رُصدت – بما يضمن سلامة الإجراءات وموثوقية التقارير. وتم في نهاية الدورة تقديم عرض تفصيلي حول مهام غرفة العمليات الانتخابية بالمجلس القومي لحقوق الإنسان، وآليات التواصل معها قبل وأثناء وبعد يوم الاقتراع.

- وفي ختام هذه الفعالية، يُؤكد المجلس القومي لحقوق الإنسان على التزامه

الراسخ بمواصلة جهوده في نشر الوعي الانتخابي، وتوسيع قاعدة المشاركة المدنية، وضمان نزاهة العملية الانتخابية وفقًا لأعلى المعايير، بما يُجسد الإرادة الحرة للناخبين، ويُعزز من ركائز دولة القانون، ويرسخ الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

- التوصيات:

وفي ضوء حرص المجلس القومي لحقوق الإنسان على دعم وتعزيز المشاركة المجتمعية في مراقبة ومتابعة الاستحقاقات الانتخابية، وإيمانًا منه بأهمية التمكين المؤسسي والمجتمعي لضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، جاءت هذه الدورة التنشيطية لتُجسد التزام المجلس بنقل الخبرات وتبادل الممارسات الفضلى بين المدربين والمتابعين من منظمات المجتمع المدني.

وقد أسفرت أعمال الدورة، التي اتسمت بالحيوية والتنوع في النقاشات والمداخلات، عن بلورة مجموعة من التوصيات الجوهرية التي تُسهم في دعم بيئة المتابعة وتعزيز ثقة المواطن في العملية الانتخابية، على النحو التالي:

أولًا: على مستوى السياسات والاستراتيجيات العامة

١- إعداد استراتيجية وطنية مستدامة لمتابعة الانتخابات

يدعو المشاركون إلى ضرورة قيام الدولة، بالتنسيق مع المجلس القومي لحقوق الإنسان، بوضع استراتيجية وطنية دائمة لمتابعة الانتخابات، تُبنى على أسس علمية ومهنية واضحة، وتُترجم إلى خطط تنفيذية تشمل تحديد الأولويات الرقابية، أدوات التوثيق والرصد، آليات التنسيق مع المجتمع المدني، وضمان استقلال المتابعين وحيادهم التام.

ثانيًا: على مستوى التدريب وبناء القدرات

٢- استمرارية الدورات التدريبية والتأهيل المهني

يؤكد المشاركون على أهمية استمرار عقد الدورات التدريبية والورش التنشيطية بصورة دورية، وعدم قصرها على فترات ما قبل الانتخابات، بما يضمن صقل مهارات المتابعين في مجالات الرصد، التوثيق، فهم السياق القانوني والدستوري، وتحليل البيانات الانتخابية بشكل مهني ومحايد.

ثالثًا: على مستوى المؤسسات والتنسيق

٣-تعزيز الشراكة بين المجلس القومي لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني

يوصى بتوسيع مجالات التعاون بين المجلس والمنظمات المعنية، من خلال تنفيذ برامج تدريبية مشتركة، وتبادل البيانات، وتقديم الدعم الفني للمتابعين لضمان كفاءة الأداء وفق أعلى المعايير المهنية والحقوقية.

رابعًا: على مستوى التوعية والمشاركة المجتمعية

٤-تعزيز الوعي الانتخابي لدى المواطنين

يُوصى بإطلاق حملات توعوية شاملة، بالتنسيق مع الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، لنشر ثقافة المشاركة الانتخابية، والتعريف بحقوق الناخبين، وآليات المتابعة، وذلك لضمان بيئة انتخابية واعية ونشطة.

٦- تشجيع مشاركة الشباب والنساء في متابعة الانتخابات

يؤكد المشاركون على ضرورة دعم مشاركة فئتي الشباب والنساء في عمليات المتابعة الانتخابية، من خلال برامج تحفيزية وتدريبية، بما يُعزز من شمولية المتابعة ويُثريها بالتنوع.

خامسًا: على مستوى الأداء المهني

٧-ضمان التزام المتابعين بالحيادية والمهنية

شددت الدورة على أهمية أن يلتزم جميع المتابعين بقواعد الحياد والنزاهة، وأن تُعكس نتائج المتابعة في تقارير موضوعية تُظهر الواقع كما هو، بعيدًا عن أي انحياز أو تضليل، بما يُرسّخ مصداقية عملية الرصد ويُعزز ثقة المجتمع المدني.

خاتمة:

يؤكد المشاركون والمدربون في هذه الدورة أن هذه التوصيات تمثل خارطة طريق نحو تطوير منظومة المتابعة الانتخابية في مصر، وتُجسد التزام المجلس القومي لحقوق الإنسان بأدواره المنوطة به وفقًا للدستور ومبادئ باريس. للعمل على تفعيلها وترجمتها إلى ممارسات واقعية تخدم الصالح العام وتعزز مناخ النزاهة والديمقراطية.

إعداد

د. أيمن عيسى